الشلاه ينفي موافقة المالكي على ممارسة أعمالهم الإدارية

الدباغ: ٦ وزراء للعراقية يحضرون جلسة الحكومة المقبلة

أكدت الحكومة العراقية، أمس السبت، أن ستة من وزراء القائمة العراقية سيحضرون جلسة مجلس الوزراء المقبلة.
وحسب وكالة السومرية نيوز فأنها نقلت عن المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ ، إن "ستة وزراء من القائمة العراقية أكدوا أنهم سينضمون إلى جلسة مجلس الوزراء المقبلة".

□ بغداد / المدى

وأوضح الدباغ أن "جلسة مجلس الوزراء ستعقد يوم الثلاثاء الموافق السابع من شباط الحالي".
ونفى النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه ان يكون رئيس الوزراء نوري المالكي قد سمح لوزراء القائمة العراقية بالعودة الى ممارسة مهامهم في وزاراتهم.
وكان بعض اعضاء القائمة العراقية قد أعلن أن رئيس الوزراء نوري المالكي وافق على عودة الوزراء للدوام بوزاراتهم مع إبقاء تعليق العضوية في اجتماعات مجلس الوزراء.
وقال الشلاه لوكالة الفرات نيوز إن "المالكي لم يتخذ أي قرار بالسماح لوزراء القائمة العراقية المقاطعين لجلسات مجلس الوزراء بالعودة إلى العمل في وزاراتهم مع الاستمرار بتعليق عضويتهم في مجلس الوزراء".
وأضاف أن "قرار مجلس الوزراء بمنع الوزراء المقاطعين لجلساته من الدوام في وزاراتهم ما يزال ساري المفعول ولم يطرأ أي تغيير ايجابي حتى يلغى ذلك القرار".
وعلى صعيد ذي صلة، أكد النائب عن التحالف الكردستاني قاسم محمد قاسم، إن الأزمة السياسية التي تشهدها الساحة العراقية ما تزال مستمرة، ولكن خطورتها انخفضت من خلال عودة القائمة العراقية لمجلسي النواب والوزراء.
وقال قاسم: إن جميع القوائم السياسية المشاركة في البرلمان او غير المشاركة شعرت بخطورة الازمة الحالية التي أثرت في العملية السياسية، وأن الحفاظ عليها ليس من مسؤولية كتلة واحدة، موضحاً: أن خطورة الأزمة انخفضت من خلال عودة نواب القائمة العراقية للبرلمان ووزرائهم للحكومة، وكذلك لقاءات التي حصلت بين الكتل السياسية.
وأضاف النائب الكردستاني: أن مقاطعة العراقية للبرلمان كان حقا ديمقراطيا ويراد به إيصال رسالة، لكنه عطل السلطة التشريعية، مشيراً إلى وجود إجماع سياسي لعقد المؤتمر الوطني والخروج بنتائج ايجابية بشأن القضايا العالقة ومنها مطالب العراقية.
وكانت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية فيان دخيل قد توقعت أن يعقد المؤتمر الوطني خلال الأسبوعين المقبلين، معربةً عن تفاؤلها بنجاح المؤتمر والوصول إلى حلول للمشاكل السياسية.
وقالت دخيل في تصريح سابق (للإخبارية): إن الكتل السياسية سوف تجتمع خلال الأسابيع القادمة، وجميع الكتل السياسية جاهزة الآن لعقد المؤتمر، متوقعة عقده خلال أسبوعين.
وأضافت: أن هناك اتفاقات وتفاهمات بين بعض المشاركين في المؤتمر على الرغم من وجود بعض القادة السياسيين لديهم آراء متعددة، لكن في النهاية سوف تتوصل الكتل السياسية إلى حل للخروج من الأزمة الحالية.
وكانت القائمة العراقية قد قررت، في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢، خلال اجتماع حضره زعيمها إياد علاوي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك، العودة إلى جلسات مجلس النواب وتأجيل عودة وزرائها إلى الحكومة حتى إشعار آخر، كما طالبت بإنهاء المظاهر الاستفزازية والمسلحة بحق المواطنين وجمهور العراقية وأعضائها ووزرائها وقادتها.
وأكدت العراقية في الثاني من شباط الحالي، أن الوقت مازال مبكرا لعودة وزرائها إلى جلسات الحكومة بسبب القضايا العالقة، داعية إلى وضع جدول زمني لحل قضايا النظام الداخلي لمجلس الوزراء والوزارات الأمنية وموضوع نائب رئيس الوزراء قضية المطلك.
ورحب رئيس الوزراء نوري المالكي إثر اجتماع بثلاثة من وزراء العراقية في الأول من شباط الحالي بعودة نواب القائمة إلى جلسات مجلس النواب وممارسة دورهم الطبيعي في السلطة التشريعية.
ووصفت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني، في (٢ من شباط ٢٠١٢) اجتماع وزراء القائمة مع رئيس الوزراء نوري المالكي بـ"الايجابي"، نافية اعتراض نائب رئيس الوزراء صالح المطلك على الاجتماع، كما رجحت عودة الوزراء لاجتماعات مجلس الوزراء الأسبوع المقبل.
وكان نائب رئيس الوزراء والقيادي بالقائمة العراقية صالح المطلك دعا، في (٣١ كانون الثاني ٢٠١٢)، وزراء العراقية بالاستمرار بتعليق حضورهم اجتماعات مجلس الوزراء، مؤكداً أن رئيس الوزراء نوري المالكي "يقود القمع، ويشن حرباً على السنّة والشيعة وهي حرب على كل وطني في العراق"، مشيرا إلى أن "الدكتاتورية والقمع في العراق أكثر من الدكتاتورية والقمع في سوريا".
وكان ائتلاف دولة القانون لوح أكثر من مرة خلال الفترة الأخيرة، بأنه قد يلجأ إلى تشكيل حكومة أغلبية سياسية، كحل أخير للخروج من الأزمة السياسية التي تواجه العراق منذ إعلان القائمة العراقية تعليق حضور جلسات مجلسي النواب والبرلمان في (١٧ كانون الأول ٢٠١١)، على خلفية اتهام نائب رئيس الجمهورية القيادي فيها طارق الهاشمي بالإرهاب، ومطالبة المالكي البرلمان بسحب الثقة من نائبه والقيادي في العراقية أيضاً، صالح المطلك على خلفية وصفه رئيس الوزراء بـ"الدكتاتور".

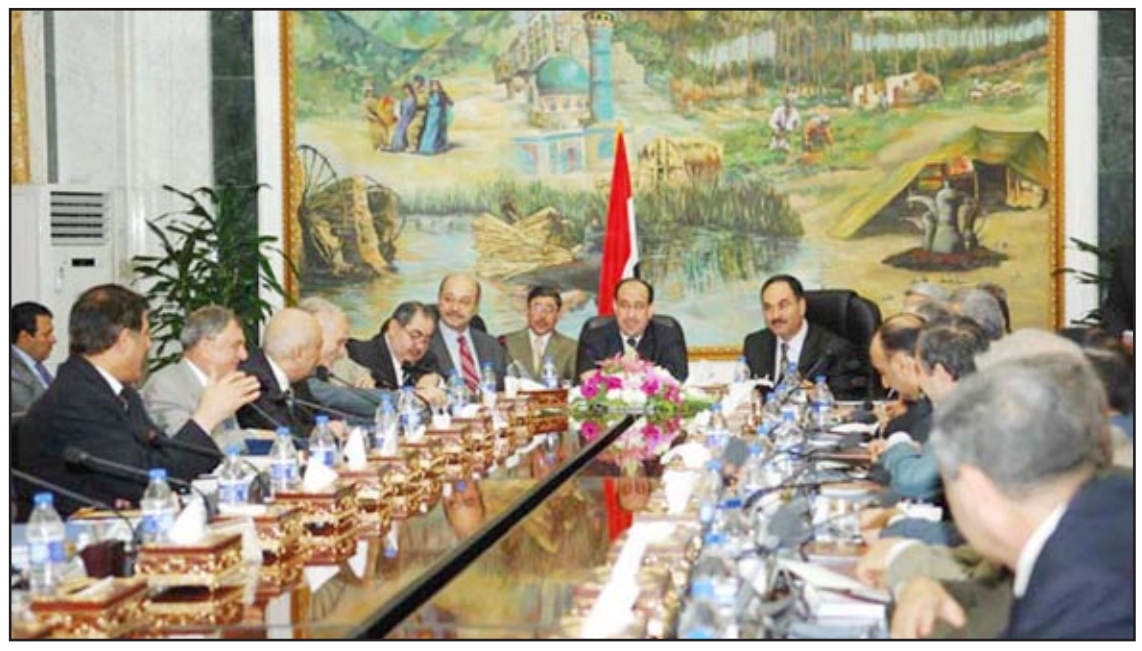
مجلس الوزراء

القانونية: الهاشمي أمامه طريق لـ"تصحيح" قرار المحكمة

بغداد / المدى

قالت اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي، أمس السبت، إن أمام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي طريقا للسعي في نقل قضيته إلى محافظة كركوك يتمثل بتبني "تصحيح" قرار المحكمة الاتحادية، مشيرة الى أنه في الغالب تكون عملية التصحيح مطابقة لقرارات المحكمة.
ورد مجلس القضاء الأعلى طلب الهاشمي بنقل قضيته إلى محافظة كركوك بعد رفضه مسبقا طلبا مماثلا بنقل قضيته إلى إقليم كردستان، لكن الهاشمي عاد وقد طلب نقل قضيته إلى محافظة كركوك. وقال عضو اللجنة محسن السعدون لوكالة كردستان للأنباء إن "أمام طارق الهاشمي خيارا آخر لنقل قضيته الى كركوك لكن نسب نجاحه ضعيفة جداً"، مبينا أن "الخيار يتمثل بتصحيح قرار المحكمة الاتحادية الذي اقر بعدم جواز نقل قضيته إلى محافظة كركوك". وأوضح السعدون وهو نائب رئيس كتلة التحالف الكردستاني أن "من حق محامي الهاشمي تصحيح قرار المحكمة الاتحادية الذي منع نقل قضيته إلى كركوك أمام محكمة التمييز"، مستدركا بالقول "لكن دائما نتائج تصحيح القرار تكون مطابقة لقرار المحكمة". ويواجه الهاشمي تهماً تتعلق بدعم "الإرهاب" وصدرت بحقه في ١٩ من كانون الثاني الماضي مذكرة اعتقال لكنه رفض المثول أمام القضاء في بغداد وقال عنه انه قضاء يخضع لضغوط السلطة التنفيذية. وطالبت القائمة العراقية في ٢٩ من الشهر الماضي رسميا بحل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بشقيها السياسي والقضائي بعيدا عن الابتزاز والتسييس، فيما أعلن الهاشمي في ٢٣ من الشهر الماضي عن استعداده للمثول أمام القضاء في بغداد شريطة أن يقدم رئيس الوزراء نوري المالكي استقالته من الحكومة.
وعلى صعيد متصل أكد النائب عن التحالف الوطني عدي عواد إن حل قضيتي طارق الهاشمي وصالح المطلك سينهي الأزمة السياسية التي تشهدها الساحة العراقية.
وقال عواد: إن الأزمة السياسية الحالية أساسها قضية اتهام نائب رئيس الجمهورية بقضايا إرهابية، وطلب سحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، وأن حل هاتين القضيتين سينهي من الأزمة الحالية، مشيراً إلى ضرورة عدم تدخل الكتل السياسية بعدم القضاء أو التجاوز عليه. ولفت النائب عن الوطني إلى مطالب القائمة العراقية بتحقيق الشراكة الوطنية والتوازن بمؤسسات الدولة وقضية الأقاليم بإمكان حلها عبر مجلس النواب والوزراء، وتابع: أن وجود العراقية في المجلسين سيكون له دور وتأثير كبير بحل القضايا العالقة.

اتهمت أطرافاً بمحاولتهم إحداث خلافات بين البلدين

الكويت: بغداد تدرك عدم تضرّرها من ميناء مبارك

بغداد / المدى

حمد جابر الصباح

ذكر وزير الإعلام الكويتي حمد جابر العلي الصباح أن مشكلة ميناء مبارك لا تكمن في مشروع الميناء بل إنها تكمن في أن هناك أطرافا لا تتمنى الخير للبلدين الشقيقين.
وأضاف في حوار الكتروني مع ساسة ومثقفين ومفكرين وإعلاميين عرب أعدته ونشرته أمس صحيفة (العرب اليوم) الأردنية أن الكثير من العراقيين يدركون أن هذا الميناء يقام على ارض كويتية وسيخدم البلدين مؤكدا كذلك أن دولة الكويت تتعامل مع العراق كدولة شقيقة وجارة تربطنا بها رابطة نسب كما نتمنى لها كل خير وتحقيق التنمية لرفاه الشعب العراقي الكريم.
وحول تعامل الإعلام الكويتي مع قضايا العراق قال إن وزارة الإعلام من خلال أجهزتها تتعامل مع العراقيين بكل مودة ومحبة فالعراق دولة جوار وتربط الشعبين علاقات أسرية قديمة، مشيرا أيضا إلى اللقاء الذي جمع الأسرة الإعلامية الكويتية بمجموعة كبيرة من الإعلاميين العراقيين من خلال الملتقى الإعلامي الكويتي- العراقي.
وشدد الوزير العلي على انه ليس كل ما تتناوله المحطات تلفزيونية او الصحف يمثل وجهة النظر الحكومية بل وجهات نظرها الخاصة فهناك تيارات تمتدح وتشيد وأخرى تنتقد حتى المؤسسات الكويتية لكن الجميع يتناول قضايا العراق نحو توطيد أواصر القربى والعلاقات الطيبة.
من جانبها أعلنت بغداد، أول من أمس الجمعة، عن رغبتها بحل وإغلاق ملف الديون الكويتية عن طريق تنفيذ مشاريع استثمارية للشركات الكويتية في العراق.
وقالت المستشارة في مكتب رئيس الوزارة مريم الريس إن "العراق يرغب في إنهاء ملف الديون الكويتية عن طريق تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة في المرحلة المقبلة".
وأضافت الرئيس أن "العراق يأمل من الكويت مساعدته في الخروج من البند السابع خلال عام ٢٠١٢ الحالي وهذا ما سيناقشه بالتفصيل رئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارته المرتقبة إلى الكويت المقرر ان يجريها نهاية آذار المقبل".
وأعلنت الحكومة العراقية أمس أن خروج العراق من البند السابع والذي سيطرح في حزيران/ يونيو المقبل على مجلس الأمن يعتمد على موقف الكويت تجاه ثلاثة ملفات مهمة هي قضية المفقودين الكويتيين والأرشيف، فضلا عن قضية ترسيم الحدود بين البلدين.
وأشارت الرئيس إلى أن " الكويت ترغب بمد علاقات جديدة تعتمد على تبادل المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة بين البلدين ونسيان الحقبة الماضية ومساعدة العراق في الخروج من البند السابع".
وكان مجلس الأمن الدولي قد قرر منتصف كانون الثاني الماضي التصويت بالإجماع على ثلاثة قرارات تتعلق برفع الحظر المفروض على العراق بشأن استيراد مواد نووية لأغراض سلمية، وإلغاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، كما مدد الحصانة الخاصة بالتعويضات التي كانت مفروضة بموجب البند السابع حتى نهاية حزيران المقبل.

المعتقلون العراقيون في الخارج يفضلون البقاء في السجون على العودة

إتمام معسكر اللاجئين السوريين .. وتوقعات بمجيء مليون و٥٠٠ ألف نازح

بغداد / المدى

أعلنت لجنة الهجرة والمهجرين، أمس السبت، عن بناء معسكر للنازحين العراقيين والسوريين بسبب الأوضاع في سوريا، متوقعة أن يستوعب مليونا و٥٠٠ ألف نازح.
وقال عضو لجنة الهجرة والمهجرين النيابية ياسر الياسري في تصريح ورد لـ"شفق نيوز"، إن "اتفاقا تم بين وزارة الهجرة والمهجرين ومحافظة الأنبار على بناء معسكر للنازحين العراقيين والسوريين بسبب الأوضاع في سوريا"، متوقعا أن يستوعب مليونا و٥٠٠ ألف نازح". وأضاف أن "المعسكر سيبنى قرب حدود معبر الوليد في محافظة الأنبار".
وفي شأن آخر قال الياسري إن المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة أبلغت لجنة الهجرة والمهجرين بشروعها في بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية واطئة الكلفة خلال هذا العام للنازحين في الداخل.
وأضاف أن "لجنة الهجرة والمهجرين والمفوضية السامية تباحثا اليوم حول وضع المهجرين والنازحين في الداخل والخارج وأكدت حصولها على الموافقات اللوجستية من الحكومة وبقي الاتفاق على عائدية الأراضي التي سيتم بناء الوحدات السكنية فيها".
وأوضح أنه تم خلال الاجتماع التطرق إلى موضوع معسكر اللاجئين في الوليد وما ورد في كتاب وزارة الداخلية الذي يطلب فيه غلق المعسكر كونه أصبح مكانا للخارجين عن القانون وتم الاتفاق على توزيعهم على المحافظات لحين إيجاد مكان مناسب لهم في حال غلق المعسكر.
وكشفت وزارة الهجرة والمهجرين أن البعض من العراقيين المهاجرين يفضلون البقاء في سجون الدول الأخرى الى أن يتم حسم موضوع هجرتهم الى الدول التي يرغبون بها.
وقال وزير الهجرة والمهجرين دينار نجمان إن الوزارة قامت بتشكيل لجان لأكثر من مرة وخصوصاً مع وزارة الخارجية لمتابعة قضايا المعتقلين العراقيين في السجون العربية والاجنبية، مبيناً أن بعض هؤلاء السجناء قد قاموا بارتكاب جرائم جنائية ومثل هذا الموضوع لا يمكن التدخل به إطلاقاً.
وأضاف: أن لجانا من الوزارة زارت لأكثر من مرة دولا عربية وأجنبية ومنها لبنان، لمتابعة موضوع السجناء العراقيين بسبب عبورهم الحدود بصورة غير شرعية، موضحاً أن غالبية السجناء الذين التقتهم لجان الوزارة يفضلون البقاء في السجون بسبب تسجيل أسمائهم في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لطلب اللجوء إلى الدول التي يرغبون بها والانتظار إلى أن يتم حسم موضوعهم هذا.
وكان نائب مدير عام الدائرة الإنسانية في وزارة الهجرة والمهجرين ستار نوروز، قد كشف عن إن الحكومة العراقية قررت تشكيل لجنة من وزارات عدة لمتابعة قضايا المعتقلين العراقيين في سجون عربية وأجنبية والتنسيق مع حكومات تلك الدول لأجل الإفراج عنهم.
وأضاف نوروز في تصريحات صحفية: أن الوزارة تتابع وعن كثب ملف المعتقلين العراقيين بالخارج فهذا الملف يعد من بين أهم ملفات رعاية الوزارة، وسبق أن أجرت الوزارة وبالتنسيق مع وزارة الخارجية وسفارات العراق في بلدان عدة زيارات بهدف الاطلاع على أحوالهم وبحث إمكانية الإفراج عن السجناء ممن أوقفوا عن قضايا بسيطة مثل تجاوز الحدود او عدم تمديد الإقامة، وبعض الدول وافقت الإفراج عنهم وعودتهم بشكل طوعي لبلدهم العراق. وأضاف: أن اللجنة الجديدة تضم في عضويتها عدة وزارات مثل الداخلية والخارجية وحقوق الإنسان والهجرة، وسيتم متابعة الملفات بالتدريج وسيتم البدء بالدول القريبة مثل الكويت والسعودية وسوريا والأردن وهكذا.
من جهة ثانية أعلنت وزارتي المرأة والمهجرين عن تشكيل لجنة ثانية لمتابعة ملف الموقفات من النساء العراقيات في الدول العربية والأجنبية.
وبين المتحدث باسم وزارة الهجرة حيدر الموسوي: أن هذا الإجراء جاء إثر اتفاق بين وزيرة المراة الدكتورة ابتهال الزيدي ومسؤولي وزارة الهجرة، حيث استعرضت وداد صالح منسقة وزارة الهجرة والمهجرين مع المنظمات المشاريع التي نفذتها الوزارة مع المنظمات طيلة الفترة المنصرمة وأهمها المشروع الجديد الخاص بملف السجينات الموقوفات بتهم بسيطة في دول الجوار والعالم والعمل على إعادتهن للعراق واندماجهن مع المجتمع الجديد من خلال تأهيلهن وتدريبهن ليكن مواطنات صالحات في المجتمع وبالتعاون والتنسيق مع منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (اليونيدو). كما جرى بحث الوسائل المناسبة لمعالجة مشاكل النازحات والمهجرات داخل وخارج العراق.
فيما أكدت فاتن مهدي رئيسة لجنة النهوض بالمرأة في وزارة الهجرة والمهجرين مدى اهتمام اللجنة بكل ما يهم المرأة النازحة والمهجرة والمهاجرة والعمل الدؤوب لمتابعة جميع الأمور المتعلقة بهذا الموضوع من خلال إعداد استمارة لإحصاء النازحات من الأرامل والمعنفات وغيرها.
وعن دور وزارة الدولة لشؤون المرأة، أشارت وزيرة المرأة الدكتورة ابتهال الزيدي الى استعداد وزارتها لتبني جميع المشاريع والبرامج التي تخدم المرأة وخاصة المتضررة من فئات عناية وزارة الهجرة والمهجرين مضيفة أن لجنة النهوض بالمرأة التي تتولى الوزارة رئاستها وبعضوية الوزارات الأخرى تعمل منذ سنين لاستيعاب جميع مشاكل ومعاناة المرأة في داخل وخارج العراق.
وختم الاجتماع بالاتفاق على استمرار التعاون والتنسيق بين الوزارتين لدعم جميع مشاريع المرأة وبإشراك جميع الجهات المعنية والاستفادة من تجارب إقليم كردستان التي حققت نجاحاً كبيراً في هذا المجال.

تظاهرات سورية

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون